

دفتر الشروط الخاص بمناقصة عمومية لتلزيم

**أعمال التنظيفات والخدمة المكتبية في مبني الإدارة
وكنس وتنظيف باحة مواقف السيارات
المحيطة بها وجمع النفايات وترحيلها**

في مرفأ بيروت

مناقصة رقم (27)

مناقصة عومية لتلزيم أعمال التنظيفات والخدمة المكتبية في مبني الإدارة وكنس وتنظيف باحة مواقف السيارات
المحيطة بها وجمع النفايات وترحيلها

ملخص عن المناقصة	
ادارة وإستثمار مرفا بيروت	اسم الجهة الشارية
مرفا بيروت - منطقة الكرنتينا - بيروت - لبنان (مدخل المرفا مقابل البوابة رقم 14 - المبني الإدارية / بلوك C)	عنوان الجهة الشارية
.....	رقم و تاريخ التسجيل
مناقصة عومية لتلزيم أعمال التنظيفات والخدمة المكتبية في مبني الإدارة وكنس وتنظيف باحة مواقف السيارات المحيطة بها وجمع النفايات وترحيلها	عنوان الصفة
أعمال التنظيفات والخدمة المكتبية في مبني الإدارة وأعمال كنس وتنظيف باحة مواقف السيارات المحيطة بمبني الإدارة وجمع النفايات وترحيلها	موضوع الصفة
مناقصة عومية	طريقة التلزيم
خدمات	نوع التلزيم
60 يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض	مدة صلاحية العرض
\$3000 (ثلاثة آلاف دولار أمريكي)	ضمان العرض
88 يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض	مدة صلاحية ضمان العرض
10% من قيمة العقد	ضمان حسن التنفيذ
يتم الارسال على العارض الفائز الذي استوفى شروط المادة الثالثة من دفتر الشروط هذا، والذي قدم السعر الأدنى . يتم رفض أي عرض يتضمن سعراً إجمالياً يزيد او يقل عن الكلفة التقديرية المحددة للصفقة سراً بنسبة 15%.	الإرساء
مبني إدارة واستثمار مرفا بيروت - بلوك C - الطابق الخامس - مصلحة الديوان	مكان استلام دفتر الشروط
مبني إدارة واستثمار مرفا بيروت - بلوك C - الطابق الخامس - مصلحة الديوان	مكان تقديم العروض
مبني إدارة واستثمار مرفا بيروت - بلوك C - قاعة فض العروض	مكان تقييم العروض
سنة واحدة قابلة للتجديد لمرتين بموافقة الطرفين الخطية وبنفس شروط ومواصفات العقد	مدة التنفيذ
الدولار الأميركي	عملة العقد
تدفع قيمة العقد بناء على كشوفات شهرية مقدمة من الملزم	دفع قيمة العقد
بدل شراء دفتر الشروط \$ 1000 (ألف دولار أمريكي) بالإضافة الى TVA	بدل شراء دفتر الشروط
...../...../.....	حددت موعد الزيارة

القسم الأول

الأحكام الخاصة بتقديم العروض وإرساء التلزيم

المادة الأولى - تحديد الصفة وموضوعها

1. تجري إدارة واستثمار مرفأ بيروت (فيما بعد "إدارة المرفأ" أو "الإدارة") عمليات شراء وفقاً لأحكام قانون الشراء العام، باستخدام طريقة الطرف المختار، من خلال مناقصة عامة لتلزيم أعمال التنظيفات والخدمة المكتبية في مبني الإدارة وكنس وتنظيف باحة مواقف السيارات المحيطة بها وجمع النفايات وترحيلها.
2. الهدف من هذه المناقصة هو التعاقد مع شركة/مؤسسة متخصصة ذات خبرة في أعمال التنظيفات والخدمة المكتبية، ل القيام بأعمال التنظيف وإزالة المخلفات وأعمال الخدمة للمكاتب في كافة أجزاء المبني الإدارية من مكاتب وممرات وسلامن وقاعات مختلفة ودورات المياه وغيرها من الساحات المغلقة وغير المغلقة، وكذلك لكنس وإزالة الأوساخ من باحة مواقف السيارات التابعة للمبني الإدارية والمحيطة بها. على أن يكون لدى الشركة/المؤسسة فريق من العمال والمستخدمين من ذوي الخبرة والسميرة الحسنة، وأن تكون قادرة على تلبية كامل متطلبات وإحتياجات الإدارة في هذا المجال وفقاً للشروط المحددة في هذا الدفتر وللمواصفات الفنية والتقنية المرفقة (الملحق رقم 1). تُعتبر هذه العناصر جميعها جزءاً لا يتجزأ من دفتر الشروط هذا ومن العقد.
3. بهدف تحقيق جودة عالية في أعمال التنظيفات المطلوبة يجب على العارض تأمين ما لا يقل عن 60 عاملأً في نطاق الصفة. ويجب أن لا تقل نسبة اللبنانيين عن 50% من العدد الإجمالي للعمال والمستخدمين.
4. يمكن الإطلاع على دفتر الشروط هذا على المنصة الإلكترونية المركزية لهيئة الشراء العام، والحصول على نسخة منه من مصلحة الديوان في مبني إدارة واستثمار مرفأ بيروت - الطابق الخامس، بعد دفع البدل المالي البالغة قيمته **1000 \$ (ألف دولار أمريكي)**.
5. **الزيارة لمواقع العمل:** حددت إدارة المرفأ موعداً للعارضين الذين يرغبون بزيارة موقع العمل لكي يتمكنوا من الإطلاع بموضوع الإلتزام وتقديم الأسعار بموجبها وعدم الأدعاء بالجهالة مستقبلاً. يتحمّل العارض مسؤولية عدم قيامه بالزيارة، إلا أن عدم القيام بها لا يلغي حقه بالمشاركة في المناقصة. موعد الزيارة محدّد في "الملخص عن المناقصة" في الصفحة الأولى من دفتر الشروط هذا.
6. **مدة التنفيذ:** سنة واحدة قابلة للتجديد لمرتين إضافيتين، بنفس شروط ومواصفات العقد وبموافقة الطرفين الخطية، على أن تبلغ الإدارة الملتم بنيّة تجديد العقد قبل ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهائه.

7. في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة التي نمر بها يتوجّب على العارض التعهّد بدفع أجور مناسبة لكافّة العمال والمستخدمين لديه في هذه الصفة باختلاف تراتيبيّهم الوظيفيّة، تراعي الوضع العائلي والمعيشي، بالإضافة إلى دفع بدل نقل مناسب مع الأخذ بالإعتبار أيّ رفع مستقبلاً لبدل النقل تقرّره السلطات اللبنانيّة المعنية. وفي جميع الأحوال، على العارض الالتزام بقانون العمل اللبناني.

بناءً على ما تقدّم، يجب أن لا يقلّ الأجر الأساسي للعامل في هذه المناقصة عن **250\$ أميركي** دون احتساب بدل النقل، مع مراعاة الأجر للتراتيبيّة الوظيفيّة، مع احتفاظ العارض بحقّه في تحديد الأجر المناسب للعامل والمستخدم حسب نوع الوظيفة الموكّلة إليه.

8. موقع العمل:

أ. مبني الإدارة العامة (CATAC – C):

- مؤلف من خمسة طوابق (من غير البرج)
- طابق أرضي
- طابق سفلي جزئي

ب. مبني الماليّة والشؤون التجاريّة (CATAC – A):

- مؤلف من طابقين
- طابق ارضي

ج. مبني الخدمات الطبيّة (CATAC – D):

- مؤلف من طابقين
- طابق ارضي

ملاحظة: تستثنى مكاتب الجمارك وأمن الدولة ورئاسة المرفأ الموجودة في هذا المبني.

د. مواقف السيارات والأرصفة المحيطة بالمباني الإدارية ضمن سور

هـ. الأقسام المشتركة في المبني الذي تشغله "الجمارك" (CATAC – B)

وذلك طبقاً للمواصفات المرفقة في الملحق رقم (1).

9. تتم الدعوة إلى هذه المناقصة من خلال الإعلان على المنصة الإلكترونيّة المركزية التابعة لهيئة الشراء العام www.portdebeyrouth.com ppa.gov.lb وعلى موقع مرفا بيروت الإلكتروني .

10. في حال حدوث تعارض بين أحكام دفتر الشروط هذا وأحكام قانون الشراء العام، تطبق أحكام قانون الشراء العام.

11. مرفقات دفتر الشروط

- الملحق رقم 1: الشروط والمواصفات الفنية والتقنية الخاصة بالصفقة.
- الملحق رقم 2: مستند تصريح/تعهد.
- الملحق رقم 3: مستند تصريح النزاهة.
- الملحق رقم 4: نموذج كتاب ضمان العرض.
- الملحق رقم 5: بيان بصاحب الحق الاقتصادي.
- الملحق رقم 6: جدول الأسعار للأعمال المطلوبة حسب الكميات والمواصفات.

المادة الثانية - العارضون المسموح لهم الإشتراك بهذه الصفقة

يحق المشاركة في هذه المناقصة فقط لشركات/مؤسسات لبنانية مختصة بأعمال التنظيفات والكنس ولديها الخبرة والقدرة على إدارة مشاريع في نطاق الأعمال الموصوفة في المادة الأولى أعلاه، كما تتوفر لديها الشروط التالية:

أ- خبرة موثقة لا تقل عن 5 سنوات في مجال موضوع المناقصة.

ب- ملاءة مالية مناسبة لحجم الشركة/المؤسسة.

ج- مصداقية وكفاءة وشفافية في عملها.

المادة الثالثة – طريقة التلزيم والإراساء

1. يتم رفض أي عرض يتضمن سعراً إجمالياً يزيد او يقل عن الكلفة التقديرية المحددة للصفقة سراً بنسبة 15%، ولا يحق للعارض تقديم شكوى او اعتراض على الرفض ..

2. يتم إسناد التلزيم بشكل مؤقت إلى العارض المقبول شكلاً من الناحية الإدارية والفنية والتقنية والذي قدم السعر الأدنى الإجمالي للصفقة.

3. تحفظ إدارة واستثمار مرفأ بيروت بحق اختيار العرض الأكثر توافقاً مع إحتياجاتها المذكورة ضمن المواصفات الفنية وبناءً على المعايير التي تم تحديدها، دون الحاجة إلى توضيح أو تبرير اختيارها.

4. تحفظ إدارة المرفأ بالحق في قبول أو رفض نتائج المناقصة، أو إلغائها، أو إعادة إجرائها حسب ما تراه ضرورياً و المناسباً. لا تترتب أي نتائج قانونية على قرار الإدارة بهذا الخصوص، كما لا يحق لأي طرف مطالبة الإدارة بأي تعويض، بغض النظر عن نوعه أو سببه ناتج عن هذا القرار.

5. إذا تساوت الأسعار بين العارضين، أعيدت الصفقة بطريقة الظرف المختوم بين أصحابها دون سواهم في الجلسة نفسها. فإذا رفضوا تقديم عروض أسعars جديدة أو إذا ظلت أسعارهم متساوية عين الملزوم المؤقت من خلال المفاضلة بين أصحاب العروض المتساوية، لصالح العرض الذي يتضمن الأجر الأعلى تراتيباً للعمال والمستخدمين.

المادة الرابعة - الشروط والمستندات المطلوبة للإشتراك في جلسة التلزيم

يقدم العارض عرضه بصورة واضحة وجليّة جدّاً من دون شطب أو حك أو تطريض أو تحفظ أو إستراك تحت طائلة رفضه، وذلك بحسب نظام الغلافين (1) و (2)، ويحدّد في عرضه عنواناً واضحاً له ومكاناً لإقامته لكي يتم إبلاغه ما يجب إبلاغه إياه بالسرعة الممكنة.

أولاً : الغلاف رقم (1): الوثائق والمستندات الإدارية

أ- الشروط العامة الإدارية:

1. إذاعة تجارية.
2. إفادة شاملة صادرة عن السجل التجاري تبيّن: المؤسّسين، الأعضاء، المساهمين، المفوضين بالتوقيع، المدير، رئيس المال، نشاط العارض، الوفّعات الجارية.
3. إفادة صادرة عن المحكمة المختصة (السجل التجاري) تثبت أنّ العارض ليس في حالة إفلاس وتصفية.
4. سند توكيل منظم لدى كاتب العدل يمنح صراحةً الوكيل عن العارض المفوّض بالتوقيع حق التوقيع على العرض وعلى كافة المستندات العائنة للمناقصات العمومية وطلبات عروض الأسعار التي تجري في إدارة واستثمار مرفأ بيروت، وحضور جلسات فضّ العروض والتبلغ عن العارض.
5. سجل عدلي للمفوّض بالتوقيع ولمن يمثّله قانوناً في حال وجد، لا يتعدي تاريخه الثلاثة أشهر من تاريخ جلسة التلزيم، خالٍ من أي حكم شائن.
6. شهادة تسجيل العارض في مديرية الضريبة على القيمة المضافة إذا كان خاضعاً لها، أو شهادة عدم التسجيل إذا لم يكن خاضعاً، وفي هذه الحالة يلتزم العارض بسعره وإن أصبح مسجلاً خلال فترة التنفيذ.
7. شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية - مديرية الواردات.
8. براءة ذمة صادرة عن وزارة المالية.
9. براءة ذمة من بلدية بيروت تفيد بأنّ العارض سدد الرسوم البلدية المتوجّبة.
10. بيان بصاحب الحق الاقتصادي بحسب النموذج M18 الصادر عن وزارة المالية (الملحق رقم 6).
11. براءة ذمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "شاملة أو صالحة للإشتراك في الصفقات العمومية" صالحة بتاريخ جلسة التلزيم تفيد بأن العارض قد سدد جميع اشتراكاته. يجب أن يكون العارض مسجلاً في الصندوق، وُتُرْفَض كُلّ إفادة يُذكَر عليها عبارة "مؤسسة غير مسجلة".
12. عقد الشراكة (بين شركتين أو أكثر) مصدق لدى الكاتب بالعدل في حال توجّبه.

13. كتاب تصريح/تعهد وفق النموذج المرفق ربطاً في الملحق رقم (2) موقعاً وممهوراً من قبل العارض ملصقاً عليه طوابع بقيمة 50,000 ل.ل. وحالياً من كل تحفظ، ويتضمن تأكيد العارض للالتزامه بالسعر وبصلاحية العرض وبرفع السرية المصرفية.

14. مستند تصريح النزاهة وفق النموذج المرفق ربطاً في الملحق رقم (3) موقعاً وممهوراً من قبل العارض.

15. مستند أو إيصال يثبت أن العارض قد سدد قيمة ضمان العرض.

16. الإيصال المالي الصادر عن صندوق خزينة مرفأ بيروت، لقاء تسديد بدل شراء دفتر الشروط.

17. نسخة عن دفتر الشروط المسلمة من الديوان إلى العارض موقعة وممهورة منه على جميع صفحاته بدون أي تعديل على النص المطبوع.

❖ يجب أن تكون كافة المستندات المطلوبة أعلاه أصلية أو صور طبق الأصل مصدقة من المراجع المختصة وذلك ضمن مهلة الستة أشهر التي تسبق موعد جلسة التلزيم (يستثنى البند 5 بموضوع المهلة). إلا أنه في حال كانت الصلاحية الزمنية لهذه المستندات محددة من قبل الجهة الرسمية المصدرة لها وكانت هذه الصلاحية أقل من مهلة الستة أشهر، عندها تؤخذ بالإعتبار صلاحية المستند الرسمي.

❖ على العارض ترتيب المستندات المذكورة أعلاه وتقديمها وفق تسلسلها الرقمي تسهيلاً لعملية فض العروض.

❖ على العارض تعبئة النماذج التي تحمل ختم الإدارة والملحقة بดفتر الشروط المسلم إليه من الديوان والمتعلقة بالتعهد (البند 13)، تصريح النزاهة (البند 14)، بيان بصاحب الحق الاقتصادي (البند 10) وجدول الأسعار، موقعة وممهورة منه.

ب- الشروط الخاصة بموضوع التلزيم

• 1- المؤهلات المالية

على العارض تقديم:

نسخة أصلية عن البيانات المالية للسنوات الثلاث الأخيرة صادرة عن مكتب أو مؤسسة تدقيق مالي مجازة من الدولة اللبنانية، أو عن كشف حساب مالي حديث صادر عن مصرف مقبول مسجل على لائحة المصارف المعترف بها من الدولة اللبنانية يبيّن رأس المال الشركة/المؤسسة الأساسي وحجم أعمالها للسنوات الثلاث الأخيرة.

كما يمكن تقديم كشف حساب مالي فردي لأعضاء مجلس إدارة الشركة العارضة يوضح الوضع المالي لكلٍ منهم وقدرته على تسديد الالتزامات المالية بشكل منظم.

• 2- المؤهلات التقنية والفنية والمهنية

1- إفادة أصلية أو طبق الأصل صادرة عن غرفة التجارة والصناعة والزراعة تثبت أن الشركة/المؤسسة تتعاطى للأعمال موضوع الصفقة، وتكون صالحة بتاريخ جلسة التلزيم و"الإشتراك في المناقصات العمومية".

2- إفادة بزيارة اختيارية لموقع العمل.

3- على العارض إبراز كتاب تعهد بنقل النفايات والمخلفات إلى مكب شرعي، خارج مرفا بيروت، مرخص من قبل السلطات اللبنانية المختصة، في حال رست المناقصة عليه ، دون ان يترتب على إدارة المرفا أي مسؤولية عن أي مخالفة لأنظمة والقوانين قد تتأتى من قبل المتعهد.

4- على العارض تقديم ملف متكامل عن الشركة/المؤسسة يثبت فيه الكفاءة المهنية لديها وخبرتها ومقدرتها على إدارة مشاريع مماثلة، على أن يتضمن المستندات التالية:

أ. إفادة مفصلة، منظمة من قبل الشركة/المؤسسة، عن خبراتها خلال السنوات الخمس الأخيرة في مجال أعمال التنظيفات والكنس، تتضمن أسماء زبانتها السابقين وال الحاليين، نوع الخدمات المقدمة والأعمال المنفذة، تاريخ العقد ومدة تنفيذه وقيمه المالية. يرفق بهذه الإفادة المستندات التي تثبت مضمونها.

ب. شهادات حسن تنفيذ صادرة وموقعة وممهورة من الجهات التي تقدّمت لصالحها تلك الأعمال خلال السنوات الخمس الماضية، كدليل على جودة وفعالية الخدمات المقدمة والأعمال المنفذة، وينذكر فيها مستوى تقييم الجهة الملزمة للشركة/المؤسسة العارضة.

* ترفض كل إفادة حسن تنفيذ صادرة عن معهد لصالح الشركة العارضة، موضوع التلزيم الحاضر، التي تقدّمت المشروع بصفتها متعاقدة مع هذا المتعهد من الباطن (Subcontractor) بمعزل عن شهادة حسن التنفيذ التي يجب أن تصدر عن الجهات التي تقدّمت لصالحها تلك الأعمال.

ج. خطّة عمل مفصلة تغطي مختلف مراحل تنفيذ العقد وتلبي المتطلبات والأهداف التي تسعى إدارة المرفا لتحقيقها من خلال هذه الصفقة (تفاصيل المتطلبات والأهداف موجودة في الملحق رقم 1)، على أن تتضمن التالي:

• وصف شامل للخدمات: تقديم وصف دقيق وشامل لكل الخدمات، مع شرح كيفية تنظيمها وتنفيذها بالتفصيل، بما في ذلك ما يتعلق بالعمليات والإجراءات اليومية.

• الجداول والتقويم: تقديم جداول زمنية مفصلة لتنفيذ الخدمات المطلوبة والتخطيط اليومي والأسوسي للأعمال.

• العمالة والتدريب: تحديد عدد العمال المطلوبين والمهارات المناسبة مع نوعية العمل، كما توضيح كيف سيتم تدريب وتأهيل العمال.

• استخدام المعدات والمواد: توضيح نوعية الأدوات والمعدات، وأنواع المواد التي ستستعمل في تقديم خدمة التنظيفات.

• معايير الجودة: تحديد وشرح المعايير والمؤشرات التي ستستخدم لقياس جودة الخدمة وضمان الأداء المطلوب وكيفية تطبيقها.

• السلامة والصحة المهنية: شرح كيف سيتم ضمان سلامة العمالة والإمتثال لمعايير الصحة المهنية.

• إدارة المشروع: تفصيل كيفية إدارة المشروع بما في ذلك التخطيط والمراقبة والتقييم.

• الاستدامة والممارسات البيئية: يجب توضيح إذا كانت هناك أية ممارسات صديقة للبيئة أو مبادرات إستدامة.

• مستندات تدعم العرض: إرفاق أية مستندات مهمة، مثل شهادات الجودة ISO أو غيرها.

5- على العارض إبراز مسودة "نسخة أولية عن بواص تأمين" من شركة التأمين المعتمدة من قبل العارض لهذه المناقصة وتكون معتمدة في حال فاز بالمناقصة.

6- على العارض تقديم جدول تفصيلي، موقع وممهور منه، بالأسعار والتكاليف والأجور وكامل الضرائب والتأمينات (Break Down of prices)، على أن يوضع هذا الجدول ضمن الغلاف المالي (الغلاف رقم 2).

❖ يجب أن تكون كافة المستندات المطلوبة أعلاه أصلية موقعة وممهورة من الجهة الصادرة عنها.

ثانياً: الغلاف رقم (2): بيان الأسعار

1) يُقدم العارض في الغلاف رقم (2) بياناً بالسعر السنوي والإجمالي المعروض من قبله للمناقصة موضوع الإلتزام وفقاً لجدول الأسعار المرفق ربطاً في الملحق رقم (6)، يُدون عليه عنوان الصفقة (مناقصة عمومية لتزليم أعمال التنظيفات والخدمة المكتوبة في مبني الإدارية وكنس وتنظيف باحة مواقف السيارات المحيطة بها وجمع النفايات وترحيلها رقم)، ويكون موقعاً وممهوراً من قبله. يكون السعر السنوي والإجمالي بالدولار الأميركي ويُدون بالأرقام والأحرف دون حك أو شطب أو تطريب أو زيادة كلمات غير موقع تجاهها. في حال الإختلاف بين الأرقام والأحرف يؤخذ بالسعر المدون بالأحرف، ويرفض السعر الإجمالي غير المدون بالأحرف الكاملة والأرقام معاً ويرفض بالتالي العرض ككل.

2) يشمل السعر المعروض على سبيل المثال لا الحصر كافة الأكلاف لتنفيذ الصفقة بما فيها موجبات العارض تجاه موظفيه كالرواتب وبدلات النقل والتعويضات العائلية وتعويضات الضمان، وأسعار المواد والأدوات

وكفة استهلاك الآليات ورسوم مكب النفايات المعتمد، بالإضافة إلى الضرائب والمتوجبات والرسوم المالية المختلفة والنفقات العامة والنثريات والأرباح وكل ما يلزم من مصاريف وأعباء مالية لتسهيل الأعمال المطلوبة في هذه الصفة.

(3) في حال خضوع العارض للضريبة على القيمة المضافة عليه أن يدرج قيمة الضريبة على القيمة المضافة بالليرة اللبنانية بالإضافة إلى سعره الذي يبقى بالدولار الأميركي، مع التفريط المطلوب.

المادة الخامسة – واجبات العارض قبل تقديم العرض

- على كل عارض يرغب الإشتراك بالمناقصة العمومية أن يدرس دفتر شروطها بدقة.
- لن تقوم إدارة المرفأ، بأي حال من الأحوال تحت أي ظرف كان، بتوزيع أو إعطاء أي مستندات أو معلومات غير المستندات المرفقة أساساً بدفتر الشروط، إنما على العارض مسؤولية السعي للحصول على كافة المعلومات الضرورية لتقديم عرضه الأفضل.
- إن الدعوة لتقديم العروض لا تتضمن أي إلتزام من قبل إدارة المرفأ أو موجبات من أي نوع كان ولن تكون مسؤولة عن أي خسائر قد يتکبدتها العارضون.

المادة السادسة – العروض المشتركة (المادة 23 من قانون الشراء العام)

يجوز أن يشترك في تنفيذ هذه الصفة عدة شركات/مؤسسات تتعاطى أعمال خدمات التنظيف ممن تتوفر فيها الشروط الفنية والقانونية المذكورة في المادة الرابعة أعلاه شرط أن يعيّنوا، بموجب عقد شراكة أو إتفاقية مشتركة (joint venture) مصدقة لدى الكاتب بالعدل، شريكاً رئيسياً مفوّضاً يمثلهم مجتمعين بالتكافل والتضامن ويوقع باسمهم وتتصرف أعماله إليهم، على أن يكون جميع الشركاء مسؤولين دون استثناء تجاه إدارة واستثمار مرفأ بيروت بالتكافل والتضامن في موضوع تفزيذ دفتر الشروط هذا، ويحق للإدارة مطالبة كلٍّ منهم بكامل الموجبات، كما أن كل مستند موقع من أحدهم يعتبر ملزماً للآخر.

المادة السابعة – طلبات الإستيضاح (المادة 21 من قانون الشراء العام)

يحق للعارض تقديم طلب إستيضاح خطّي حول دفتر الشروط يسجل في مصلحة الديوان خلال مهلة تنتهي قبل عشرة أيام من الموعد النهائي لتقديم العروض، وتجيب إدارة المرفأ خطّياً على الإستيضاحات خلال مهلة تنتهي قبل ستة أيام من هذا التاريخ.

وقد حددت الإدارة موعداً للعارضين المشتركين بالمناقصة لزيارة ميدانية لموقع العمل بهدف معاينة موقع العمل والاطلاع على الأشغال، وهذه الزيارة هي لمساعدة العارض وعدم الأدعاء بالجهالة مستقبلاً . تاريخ موعد الزيارة تبعاً ما هو مذكور في الملخص عن الصفة (ص1) .

يمكن لإدارة المرفأ، ولأي سبب كان، إدخال تعديلات على دفتر الشروط في أي وقت قبل الموعد النهائي لتقديم العروض، سواء كان ذلك بمبادرة منها أم نتيجةً لطلب استضياع مقدم من أحد العارضين، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة 21 من قانون الشراء العام.

المادة الثامنة – مدة صلاحية العرض (المادة 22 من قانون الشراء العام)

- إن مدة صلاحية العرض لهذه الصفة هي 60 // ستون يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض.
- يحق للإدارة أن تطلب من العارضين، قبل انتهاء فترة صلاحية عروضهم، أن يمددوا تلك الفترة لمدة إضافية محددة. يمكن للعارض رفض ذلك الطلب من دون مصادره ضمان عرضه.
- على العارضين الذين يوافقون على تمديد فترة صلاحية عروضهم أن يمددوا فترة صلاحية ضمانات العروض، أو أن يُقْرِّموا ضمانات عروض جديدة تُغطّي فترة تمديد صلاحية العروض. ويُعتبر العارض الذي لم يمدد ضمان عرضه، أو الذي لم يقدم ضمان عرض جديد، أنه قد رَفَضَ طلب تمديد فترة صلاحية عرضه.
- يمكن للعارض أن يعدل عرضه أو أن يَسْحبَه قبل الموعد النهائي لتقديم العروض دون مصادره ضمان عرضه. ويكون التعديل أو طلب سحب العرض ساري المفعول عندما تتسلمه إدارة المرفأ قبل الموعد النهائي لتقديم العروض.
- تمدد صلاحية العرض حكماً في حال تجميد الإجراءات لفترة محددة من قبل هيئة الإعترافات وفق أحكام الفصل السابع من قانون الشراء العام، وذلك لفترة زمنية تعادل فترة تجميد الإجراءات. وعلى العارض تمديد فترة ضمان عرضه تبعاً لذلك.

المادة التاسعة – ضمان العرض (المادة 34 من قانون الشراء العام)

- إن ضمان العرض لهذه الصفة هو 3000 \$ (ثلاثة آلاف دولار أمريكي).
- إن مدة صلاحية ضمان العرض هي 88 // ثمانية وثمانون يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض.
- يجدر مفعول ضمان العرض تلقائياً إلى أن يُقرَّر إعادته إلى العارض.
- يُعاد ضمان العرض إلى الملزم عند تقديم ضمان حسن التنفيذ، وإلى العارضين الذين لم يرُسُّ عليهم التلزيم في مهلة أقصاها تاريخ بدء نفاذ العقد.

المادة العاشرة – ضمان حسن التنفيذ (المادة 35 من قانون الشراء العام)

- على العارض الذي يرسو عليه الإلتزام أن يتقدم بضمان حسن التنفيذ بدلاً عن ضمان العرض وذلك ضمن مهلة 15 // خمسة عشر يوماً من تاريخ نفاذ العقد، وإلا أمكن لإدارة المرفأ أن تفسخ العقد معه على مسؤوليته وحده ويُصادر ضمان عرضه ويُعتبر ناكلاً، ويتم إعادة إجراءات التلزيم على نفقة العارض الناكلاً.

2. تحدّد قيمة ضمان حسن التنفيذ بنسبة 10% من قيمة العقد.

3. يبقى ضمان حسن التنفيذ مجمداً طوال مدة التأمين، ويُحسّم منه مباشرةً وبدون سابق إنذار ما قد يترتب من غرامات أو مخالفات أو عطلٍ أو ضررٍ يُحدثه الملزّم إلى حين إيفائه بكمال موجباته.

4. يعاد ضمان حسن التنفيذ إلى الملزّم بعد انتهاء مدة التأمين وإتمام الاستلام النهائي الذي يحصل بعد تأكّد إدارة المرفأ من أن العقد نفذ وفق متطلبات الصفة.

المادة الحادية عشرة – طريقة دفع الضمانات (المادة 36 من قانون الشراء العام)

1. يكون ضمان حسن التنفيذ كما ضمان العرض إما بمبلغ نقدٍ يودع لدى صندوق خزينة مرفأ بيروت لقاء إيصال مالي يصدر عن الصندوق ومحرر باسم الصفة، وإما بمحض كتاب ضمان مصري غير قابل للرجوع عنه صادر عن مصرف مقبول مسجّل على لائحة المصارف المعترف بها من الدولة اللبنانيّة ومحرر باسم "إدارة واستثمار مرفأ بيروت"، مشروع "مناقصة عامة لتأمين أعمال التنظيف والخدمة المكتبية في مبني الإدارة وكنس وتنظيف باحة مواقف السيارات المحيطة بها وجمع النفايات وترحيلها رقم)، يبيّن أنّه قابل للدفع بالدولار النقدي غب الطلب ويكون كذلك صالحًا لمدة سنة قابلة التجديد تلقائياً.
2. لا يقبل الإستعاضة عن الضمانات بشيك مصري أو بإيصال مُعطى من صندوق خزينة مرفأ بيروت عائد لضمان صفة سابقة، حتى لو كان قد تقرر ردّ قيمته.

المادة الثانية عشرة – طريقة تقديم العروض

1. يوضع العرض ضمن غلافين مختوّمين، يتضمّن الأول الوثائق والمستندات المطلوبة في البند (أولاً) من المادة الرابعة أعلاه، ويتضمّن الثاني الغلاف رقم (2) بيان الأسعار كما هو مطلوب في البند (ثانياً) من المادة نفسها، وينظر على ظاهر كل غلاف:

- الغلاف رقم ()
- إسم العارض وختمه
- محتوياته
- موضوع الصفة
- تاريخ جلسة التأمين.

2. يوضع الغلافان المنصوص عنهما في الفقرة (1) من هذه المادة ضمن غلاف ثالث موحّد يتم الحصول عليه من مصلحة الديوان في مرفأ بيروت عند تقديم العرض مختوم ومعنون باسم "إدارة واستثمار مرفأ بيروت" ولا يُذكر على ظاهره سوى موضوع الصفة والتاريخ المحدّد لإجرائها ليكون بالأرقام على الشكل التالي: اليوم / الشهر / السنة / الساعة، وذلك دون أية عبارة فارقة أو إشارة مميّزة كإسم العارض أو صفته أو عنوانه.

وذلك تحت طائلة رفض العرض. وتكون الكتابة على الغلاف الموحد بواسطة الحاسوب على ستickerز بيضاء اللون تلصق عليه.

3. تُرسل العروض بواسطة البريد العام أو الخاص المغفل أو تقدم باليد مباشرة إلى مصلحة الديوان لدى إدارة واستثمار مرفأ بيروت.

4. يُحدّد الموعد النهائي لتقديم العروض في نص الإعلان المتعلق بهذه الصفقة والمنشور على المنصة الإلكترونية المركزية لهيئة الشراء العام.

5. تُرَوَّد إدارة المرفأ العارض بإيصال يُبيّن فيه رقم تسلسلي بالإضافة إلى تاريخ تسلُّم العرض بالساعة واليوم والشهر والسنة.

6. تُحافظ إدارة المرفأ على أمن العرض وسلامته وسريته، وتُكفل عدم الإطلاع على محتواه إلا بعد فتحه وفقاً للأصول.

7. لا يُفتح أي عرض تتسلّمه إدارة المرفأ بعد الموعد النهائي لتقديم العروض بالوقت والتاريخ، بل يُعاد مختوماً إلى العارض الذي قدّمه.

8. لا يحق للعارض أن يقدم أكثر من عرض واحد، وفي حال تقديم أكثر من عرض ثُرُفَض كافة العروض المقدمة من قبله. أي خطأ في تقديم العرض بالشكل المحدد أعلاه يعرّضه للرفض.

المادة الثالثة عشرة – فتح وتقدير العروض

1. تفتح العروض لجنة التلزيم المنصوص عنها في المادة 100 من قانون الشراء العام حيث تتولى حسراً دراسة ملف التلزيم وفتح وتقدير العروض، ويتم إعلان العرض الأفضل إدارياً وفنياً وتقنياً وسرياً وسرياً حسب ما هو منصوص عليه في دفتر الشروط هذا، وذلك في جلسة علنية تُعقد فور انتهاء مهلة تقديم العروض.

2. يمكن للجنة التلزيم الإستعانة بخبراء من خارج أو داخل الإدارة للمساعدة على التقييم الفني والمالي عند الاقتضاء، وذلك بقرار من المدير العام لإدارة واستثمار مرفأ بيروت.

3. يحق لجميع العارضين المشاركين في عملية التلزيم أو لممثليهم المفوّضين وفقاً للأصول، كما يحق للمراقب المندوب من قبل هيئة الشراء العام حضور جلسة فتح العروض.

4. تُفتح العروض بحسب الآلية التالية:

أ. يتم فض الغلاف الخارجي الموحد لكل عارض على حدة ويتم إعلان إسمه ضمن المشاركين في إجراءات التلزيم، وذلك وفق ترتيب الأرقام التسلسلية المسجلة على الغلافات الخارجية والمسلمة للعارضين.

ب. يتم فض الغلاف رقم (1) (**الوثائق والمستندات الإدارية**) وفرز المستندات المطلوبة والتدقيق فيها تمهيداً لتحديد وإعلان أسماء العارضين المقبولين شكلاً والمؤهلين للإشتراك في بيان مقارنة الأسعار.

ج. يجري فض الغلاف رقم (2) (**بيان الأسعار**) للعارضين المقبولين شكلاً كلًّا على حدة، وإجراء العمليات الحسابية الازمة، وتدوين السعر الإجمالي لكل عارض بما فيه الضريبة على القيمة المضافة في حال كان العارض خاضعاً لها، تمهيداً لإجراء مقارنة وإعلان إسم الملزتم المؤقت.

د. تُصحح لجنة التلزيم أي أخطاء حسابية محضة تكتشفها أثناء فحصها العروض المقدمة وفقاً لأحكام دفتر الشروط، وتبلغ التصحيحات إلى العارض المعني بشكل فوري.

5. يمكن للجنة التلزيم، في أي مرحلة من مراحل إجراءات التلزيم، أن تطلب خطياً من العارض إيضاحات بشأن المعلومات المتعلقة بمؤهلاته أو بشأن عروضه، لمساعدتها في التأكيد من المؤهلات أو فحص العروض المقدمة وتقديرها.

6. تُسجل وقائع فتح العروض خطياً في محضر يوقع عليه رئيس وأعضاء لجنة التلزيم، كما توضع لائحة بالحضور يوقع عليها المشاركون من ممثلي الإدارة وهيئة الشراء العام والعارضين وممثليهم، على أن يشكل ذلك إثباتاً على حضورهم. تدرج كل المعلومات والوثائق المتعلقة بوقائع الجلسة في سجل إجراءات الشراء المذكورة.

7. لا يمكن طلب إجراء أو السماح بإجراء أي تغيير جوهري في المعلومات المتعلقة بمؤهلات أو بالعرض المقدم، بما في ذلك التغييرات الرامية إلى جعل من ليس مؤهلاً من العارضين مؤهلاً أو جعل عرض غير مستوفٍ للشروط مستوفياً لها.

8. لا يمكن إجراء أي مفاوضات بين الإدارة أو لجنة التلزيم والعارض بخصوص المعلومات المتعلقة بمؤهلات أو بخصوص العروض المقدمة، ولا يجوز إجراء أي تغيير في السعر إثر طلب استيضاح من أي عارض.

9. تدرج جميع المراسلات التي تجري بموجب هذه المادة في سجل إجراءات الشراء.

10. في حال كانت المعلومات أو المستندات المقدمة في العرض ناقصة أو خاطئة أو في حال غياب وثيقة معينة، يجوز للجنة التلزيم الطلب خطياً من العارض المعني توضيحات حول عرضه، أو طلب تقديم أو استكمال المعلومات أو الوثائق ذات الصلة خلال فترة زمنية محددة، شرط أن تكون كافة المراسلات خطية واحترام مبادئ الشفافية والمساواة في المعاملة بين العارضين في طلبات التوضيح أو الإستكمال الخطية، ومع مراعاة أحكام الفقرة 3 من البند الثاني من المادة 21 من قانون الشراء العام.

المادة الرابعة عشرة – إستبعاد العارض (المادة 8 من قانون الشراء العام)

1. يحق للإدارة أن تستبعد العارض من إجراءات التلزيم بسبب عرضه منافع أو من جراء ميزة تنافسية غير منصفة أو بسبب تضارب المصالح وذلك في إحدى الحالتين المنصوص عنها في قانون الشراء العام وهي:

أ. في حال قام العارض بارتكاب أي مخالفة أو عمل محظوظ بموجب أحكام هذا القانون أو أي جريمة شائنة أو أحد الجرائم المشمولة بقانون الفساد، لا سيما جرائم صرف النفوذ والرشوة، إذا عرض على أي موظف أو مستخدم حالي أو سابق لدى الإدارة أو لدى سلطة حكومية أخرى، أو مئحة أو وافق على منحه، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، منفعة أو عملاً أو أي شيء آخر ذي قيمة، بهدف التأثير على تصرف أو قرار ما من جانب الإدارة أو على إجراء تتبعه في ما يتعلق بإجراءات التلزيم؛

ب. إذا كان لدى العارض ميزة تنافسية غير منصفة أو كان لديه تضارب في المصالح بما يخالف أحكام قانون الشراء العام والقوانين المرعية الإجراء.

2. تقوم الإدارة بتدوين كل قرار تتخذه بخصوص إستبعاد العارض من إجراءات التلزيم بمقتضى هذه المادة وتوضيح أسباب هذا الإستبعاد في سجل إجراءات الشراء، كما يتم إبلاغ القرار إلى العارض المعنى.

المادة الخامسة عشرة – حظر المفاوضات مع العارضين (المادة 56 من قانون الشراء العام)

تحظر المفاوضات بين أي من إدارة المرفأ أو لجنة التلزيم وأي من العارضين بشأن العرض الذي قدّمه ذلك العارض.

المادة السادسة عشرة – رفع السرية المصرفية

يعتبر العارض فور تقديم العرض ملتزماً برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفية الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام المتعلق بهذا التلزيم، سندًا للقرار رقم 17 تاريخ 12/5/2020 الصادر عن مجلس الوزراء.

المادة السابعة عشرة – إلغاء الشراء و/أو أي من إجراءاته (المادة 25 من قانون الشراء العام)

يحق للإدارة أن تلغي الشراء و/أو أي من إجراءاته في أي وقت قبل إبلاغ الملتزم المؤقت إبرام العقد، في الحالات التي نصت عليها المادة 25 من قانون الشراء العام.

المادة الثامنة عشرة – قواعد بشأن العروض المنخفضة الأسعار انخاضاً غير عاديًّا (المادة 27 من قانون الشراء العام)

يحق للإدارة أن ترفض أي عرض إذا قررت أنَّ السعر، مقترباً بسائر العناصر المكونة لذلك العرض المقدم، منخفضًّا انخاضاً غير عاديًّا قياساً إلى موضوع الالتزام ودون القيمة التقديرية السرية (الموضوعة من قبل الإدارة) وأنه يثير الشك لديها بشأن قدرة العارض على تنفيذ العقد.

يُدرج في تقرير التقييم قرار لجنة التلزم برفض عرضٍ ما وفقاً لأحكام المادة 27 من قانون الشراء العام، وأسباب ذلك القرار وكل الإيضاحات التي جرت مع المعارضين. ويُبلغ العرض المعني، على الفور، بقرار الإدارة وأسبابه.

المادة التاسعة عشرة – قواعد قبول العرض الفائز (الالتزام المؤقت) وبدء تنفيذ العقد (المادة 24 من قانون الشراء العام)

1. تقبل إدارة واستثمار مرفأ بيروت العرض المقدم الفائز وفقاً لأحكام الفقرة (1) من المادة 24 من قانون الشراء العام.
2. بعد التأكُّد من العرض الفائز تُبلغ إدارة المرفأ العرض الذي قدم ذلك العرض بفوزه، كما تنشر بالتزامن على المنصة المركزية لهيئة الشراء العام قرارها بشأن قبول العرض الفائز **(الالتزام المؤقت)** والذي يدخل حيز التنفيذ عند انتهاء فترة التجميد البالغة عشرة أيام عمل تبدأ من تاريخ النشر. يجب أن يتضمن المنشور على الأقل المعلومات التالية:
 - أ- إسم وعنوان العرض الذي قدم العرض الفائز (الملتزم المؤقت)؛
 - ب- قيمة العرض، ويمكن إضافة ملخص لسائر خصائص العرض الفائز ومزاياه النسبية إذا كان العرض الفائز قد تم تأكيده على أساس السعر ومعايير أخرى؛
 - ج- مدة فترة التجميد وهي //10// عشرة أيام عمل بحسب هذه الفقرة.
3. فور انتهاء فترة التجميد، تقوم الإدارة بإبلاغ الملتزم المؤقت بوجوب توقيع العقد خلال مهلة لا تتعدي //15// خمسة عشر يوماً.
4. يوقع **المدير العام لإدارة واستثمار مرفأ بيروت** العقد خلال مهلة //15// خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع العقد من قبل الملتزم المؤقت. يمكن أن تمدّد هذه المهلة إلى //30// ثلاثين يوماً في حالات معينة تحدّد من قبل الإدارة.
5. يبدأ تاريخ نفاذ العقد عندما يتم توقيعه من قبل الملتزم المؤقت وإدارة المرفأ.
6. لا تَنْهَى إدارة المرفأ ولا الملتزم المؤقت أي إجراء يتعارض مع بدء نفاذ العقد أو مع تنفيذ الالتزام خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين تبليغ العرض المعني بالالتزام المؤقت وتاريخ بدء نفاذ العقد.
7. في حال تمنّع الملتزم المؤقت عن توقيع العقد، تُصادِر إدارة المرفأ ضمان عرضه. في هذه الحالة يمكن للإدارة أن تُلْغِي الشراء أو أن تختار العرض الأفضل من بين العروض الأخرى الفائزة وفقاً للمعايير والإجراءات المحدّدة في قانون الشراء العام وفي ملفات التلزم، والتي لا تزال صلاحيتها سارية المفعول. تُطبّق أحكام المادة 24 من قانون الشراء العام على هذا العرض بعد إجراء التعديلات الالزامية.

القسم الثاني

الأحكام الخاصة بالعقد وتنفيذ الإلتزام

المادة العشرون – دفع الطوابع والرسوم

- إن كافة الطوابع والرسوم التي تتوجّب وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية الإجراء الناتجة عن هذا الإلتزام هي على عاتق الملزّم بما فيها قيمة الضريبة على القيمة المضافة.
- يُسّدّد الملزّم رسم الطابع المالي البالغ 4/بألف خلال خمسة أيام عمل من تاريخ ابلاغ الملزّم تصدّيق الصفة، و 4/بألف عند تسديد قيمة العقد.

المادة الواحدة والعشرون – مدة التنفيذ

- إن مدة تنفيذ العقد مع العارض الفائز هي سنة واحدة قابلة للتجديد لمرتين إضافيتين، بنفس شروط ومواصفات العقد وبموافقة الطرفين الخطية، على أن تبلغ الإدارّة الملزّم بنية تجديد العقد قبل ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهائه.
- تسرى مدة الإلتزام وفقاً للمادة 19 في دفتر الشروط هذا.
- قبل الموافقة على التجديد وفقاً للفقرة (1) أعلاه، يتوجّب على الملزّم أن يبرز للإدارّة:
 - نسخة عن تصاريح شركته/مؤسسة المالية المقدمة إلى الدوائر المختصة في وزارة المالية للتأكد من تأديته الضرائب المتوجّبة عليه،
 - جدول تسديد الإشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للسنة الفائتة.

المادة الثانية والعشرون – قيمة العقد وشروط تعديله (المادة 29 من قانون الشراء العام)

- تكون البدلات المتنّقّ عليها في العقد ثابتة ولا تقبل التعديل والمراجعة إلا عند إجازة ذلك أثناء تنفيذه ضمن ضوابط محدّدة وفقاً لشروط التعديل والمراجعة في الحالات الإستثنائية التالية التي نصّت عليها المادة 29 من قانون الشراء العام:

أ. تطبيقاً لمعادلات تستند إلى مؤشرات أسعار رسمية محلية وعند الإقتضاء دولية عندما لا تكون هذه المعادلات مغطاة ضمن قيمة العقد؛

ب. تطبيقاً لتعديلات ضريبية تؤدي إلى زيادة تكلفة تنفيذ العقد؛

ج. عندما تبرز الحاجة إلى متطلبات إضافية للخدمات الإستشارية في مجال التأمين لم يتم ذكرها في دفتر الشروط وتبيّن أنها ملحة وضرورية لإدارة المרפא، على أن لا تتعدي قيمة الإضافة نسبة 20% من قيمة العقد الأساسي تبعاً للبنج من الفقرة 1 في المادة 29 من أحكام قانون الشراء العام.

د. في حالة المنصوص عليها في الفقرة 3 من المادة 46 من قانون الشراء العام.

ه. عندما تصدر قوانين أو مرسومات لها تأثير على قيمة العقد، وعلى أن يُعلل ذلك بموجب تقرير من جهة الإدارة.

2. تراعى شروط الإعلان المنصوص عليها في المادة 26 من قانون الشراء العام عند تعديل قيمة العقد.

المادة الثالثة والعشرون – تنفيذ العقد والإسلام (المادة 32 من قانون الشراء العام)

1. تُدفع البدلات للملتزم على 12 دفعة وذلك بموجب كشوفات شهرية متساوية القيمة، متّفق عليها بالإستناد إلى السعر الإجمالي المقدّم من قبله، على أن تحفظ الإدارة بعشر المبلغ لحين إجراء الإسلام النهائي. يتم إحاله الكشف الشهري إلى الجهة المشرفة التي تقوم بالتأكد من تنفيذ الأعمال المطلوبة ومطابقتها للمواصفات.

2. يتم إسلام الأعمال من قبل لجنة الإسلام المنصوص عليها في المادة 101 من قانون الشراء العام.

3. يجري الإسلام على مرحلتين: مؤقتاً ونهائياً.

أ. **يجرى الإسلام المؤقت** خلال مدة 10// عشرة أيام من تقديم الملتزم طلب الإسلام، وذلك عند انتهاء مدة التنفيذ، وإتمام الملتزم لواجباته وتنفيذ الخدمات والأعمال المتفق عليها ضمن العقد، ووفقاً للمادة (21) من دفتر الشروط هذا، وبعد موافقة الجهة المشرفة.

ب. **يجرى الإسلام النهائي** بعد 30 يوماً من الإسلام المؤقت وبعد أن يتم التأكّد من أنّ الملتزم قد أوفى بكامل واجباته التعاقدية. تقع لجنة الإسلام على إسلام النهائي لكي يتم البدء بإجراءات إعادة قيمة ضمان حسن التنفيذ والتوفيقات العشرية إلى الملتزم.

على لجنة الإسلام تقديم تقريرها خلال مدة زمنية أقصاها **خمسة عشر يوماً** تبدأ من تاريخ تقديم الملتزم طلب الإسلام. في حال تطلب طبيعة المشروع وحجمه مدة تتجاوز الخمسة عشر إلى الثلاثين يوماً لتقديم التقرير، على لجنة الإسلام تبرير أسباب ذلك خطياً ووضع اقتراحاتها بهذا الشأن.

5. يجري الإسلام وفقاً لأحكام المادة 101 من قانون الشراء العام.

6. إن التعامل التجاري مع العارض الرابع لا يمكن أن ينشأ عنه مستقبلاً أية حقوق مكتسبة، وبالتالي لا يحق لهذا الأخير المطالبة بأيّ نوع من التعويض بعد انتهاء مدة الإلتزام.

المادة الرابعة والعشرون – التعاقد الثانوي (المادة 30 من قانون الشراء العام)

يجب على الشركة/المؤسسة التي وقع عليها الإلتزام أن تتولى بنفسها تنفيذ العقد وتبقى مسؤولةً اتجاه الإدارة عن تنفيذ جميع بنود وشروط العقد.

المادة الخامسة والعشرون – الإشراف على التنفيذ والكشفوفات (المادة 31 من قانون الشراء العام)

تعين إدارة المرفأ من يمثلها في الإشراف على حسن تنفيذ هذا العقد ومتابعته سواءً من داخل الإدارة أو من خارجها. إذا تبيّن للإشراف أنّ الشركة الملزمة لا تقوم بالواجبات المتفق عليها ولا تلبي حاجة الإدارة، فيحقّ عندها لإدارة المرفأ فسخ العقد معها في الوقت الذي تراه مناسباً، وتنطبق في هذه الحالة أحكام المادة 33 (ثلاثة وثلاثون) من قانون الشراء العام.

أولاً: الإشراف على تنفيذ الأعمال

1. يُطبّق الإشراف ومتابعة الإلتزام بالشكل الذي يضمن إستمرارية تحقيق المواصفات المطلوبة والنتائج المرجوة قبل حلول موعد الإسلام المؤقت.

2. تُوضع بنتيجة الإشراف تقارير شهرية عن سير العمل تصف دقة التنفيذ للخدمات والأعمال المطلوبة. وعلى المشرف إبلاغ إدارة المرفأ بكلّ مخالفة أو تقصير في الخدمات والأعمال المطلوبة.

3. يتولّى المشرف طلب نماذج عن المواد التي سوف تُستعمل في التنفيذ، قبل استعمالها، للتأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة، وفي حال كانت غير مطابقة وجب على الملزم استبدالها بما يناسب حتى تتم الموافقة عليها.

4. يحضر المشرف إلى موقع العمل ويدقّق في الكشفوفات ويحضر عملية تسليم موقع العمل والإسلام المؤقت وال النهائي، ويبدي رأيه باقتراحات الملزم وبالتعديلات المطلوبة على الأعمال الملزمة، ويقترح الملائم لتنفيذ العمل بطريقة أفضل، ويرفع تقريراً بذلك إلى إدارة المرفأ لتأخذ القرار المناسب.

ثانياً: الفواتير والكشفوفات

عملًا بالفقرة "ثانياً" من المادة 31 من قانون الشراء العام يحدّد في شروط العقد ما يلي:

1- يرفع الملزم كشفوفات شهرية إلى الجهة المشرفة من أجل التدقيق فيها وإحالتها خلال مهلة 3 أيام من تاريخ رفعها إلى الإدارة المختصة مشفوعة برأيها فيها وذلك من أجل اتخاذ القرار إما بالموافقة عليها أو تعديلها خلال //7// سبعة أيام من تاريخ إحالتها إليها.

2- يتم تقديم الكشوفات عند نهاية كل شهر.

3- يتم تسديد قيمة الكشوفات خلال مدة أقصاها //15// خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع مدير عام إدارة المرفأ عليها.

المادة السادسة والعشرون – إقرار العارض عند تقديم العروض

بمجرد تقديم العرض يعني لإدارة المرفأ أن العارض قد:

1- أقرّ بأنه أطّلع على مضمون قانون الشراء العام الصادر بموجب القانون رقم 244 تاريخ 19/7/2021 والمنشور في الجريدة الرسمية العدد 30 تاريخ 29/7/2021 مع كافة التعديلات اللاحقة به، وفهم معناه تمام الفهم وبأنه التزم بتطبيق أحكامه كافة.

2- أقرّ بأنه أطّلع على دفتر الشروط الخاص بالمناقصة وأتم استفساراته، وتعهد بالإلتزام بمضمونه. لذلك لا يحق للعارض فيما بعد الإدعاء بالجهل والتذرّع بأي سببٍ كان لفسخ الإلتزام، كما لا يقبل منه أي تحفّظ أو اعتراض على أي نوع من الأعمال موضوع دفتر الشروط هذا. وهذا الإقراران بما إقراران شاملاً لا رجوع عنهما ولا عودة فيهما.

المادة السابعة والعشرون – دفع قيمة العقد (المادة 37 من قانون الشراء العام)

1- تُدفع قيمة العقد عند تنفيذه بالدولار الأميركي، بحسب المادة الخامسة من قانون الشراء العام، وذلك بموجب كشوفات شهرية متساوية يتم تقديمها وفقاً للمادة 25 من دفتر الشروط هذا.

2- تحدّد شروط العقد طريقة الدفع على النحو الآتي:

1. الفاتورة الأولى يتم تقديمها مع الكشف الأول بعد شهر واحد من إسلام الملزّم إذن مباشرة العمل، وتكون بنسبة 1/12 من قيمة العقد.

2. الفواتير المتبقية تقدّم في نهاية كل شهر.

3. يحسم من الفواتير أعلاه عشر المبلغ لحين إجراء الإسلام النهائي وفقاً للمادة 23 في دفتر الشروط هذا.

3- بما أنّ كافة الأسعار في هذه الصفة هي بالدولار الأميركي، وبما أنّ إدارة المرفأ ستدفع للملزّم بالدولار الأميركي، لذا على الملزّم دفع أجور العمال والمستخدمين بالدولار الأميركي.

المادة الثامنة والعشرون – الغرامات (المادة 38 من قانون الشراء العام)

1. يتوجّب على الملزّم التقدّم بالمهل والشروط المحدّدة في العقد تحت طائلة دفع الغرامات النقديّة الملحوظة فيه.

2. تُفرض الغرامات بشكلٍ حكمي على الملزّم بمجرد مخالفته أحكام العقد دون حاجة لإثبات الضرر.

3. تطبق الغرامات بناءً على تقييم الجهة المشرفة، وإنذارات الموجهة للملتزم من قبلها مرفقة بالإثباتات المختلفة كالصور الفوتوغرافية أو التقارير الموقعة منها بالوقت والتاريخ.

4. تحتسب الغرامات على الشكل التالي:

i. تحسم نسبة 15% من قيمة الكشف الشهري في حال لم ينفّذ الملزّم الخدمات والأعمال حسب الأصول، ورفض إعادة تنفيذها.

ii. تحسم نسبة 15% من قيمة الكشف الشهري في حال لم تستعمل المواد المطلوبة المتفق عليها مع الإداره.

iii. يحسم الأجر اليومي للعامل في حال عدم التزامه بالزّي الموحد بشكل متعمّد ومتكرّر على أن لا يزيد مجموع هذه الغرامات عن (10%) من قيمة العقد.

5. إذا تجاوزت غرامات التأخير النسبة المذكورة في البند 3 أعلاه، تطبق أحكام المادة 33 من قانون الشراء العام في هذا الشأن. وفي جميع الأحوال يُصادر ضمان حسن التنفيذ مؤقتاً إلى حين تصفية التلزم.

المادة التاسعة والعشرون – أسباب انتهاء العقد ونتائجها (المادة 33 من قانون الشراء العام)

أولاً: النكول

يُعتبر الملزّم ناكلاً إذا خالف أحكام العقد أو التقييد بشروط تنفيذ العقد أو بالمواصفات المطلوبة وبكامل مرفقات الصفقة، وبعد إنذاره رسميًّا بوجوب التقييد بكلّة موجباته من قبل الإداره، وذلك ضمن مهلة خمسة عشر يوماً كحد أقصى، وانقضاء المهلة هذه دون أن يقوم الملزّم بما طلب إليه. عندها وإذا اعتبر الملزّم ناكلاً، يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار وتطبق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من البند الرابع من المادة 33 من قانون الشراء العام.

ثانياً: الإنهاء

1- ينتهي العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار في الحالتين التاليتين:

أ- عند وفاة الملزّم إذا كان شخصاً طبيعياً، إلا إذا وافقت إدارة المرفأ على طلب موافقة التنفيذ من قبل الورثة.

ب- إذا أصبح الملزّم مفلساً أو مُعسراً أو حُلت الشركة، وتطبق عندئذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند الرابع من المادة 33 من قانون الشراء العام.

2- يجوز لإدارة المرفأ إنهاء العقد إذا تعذر على الملزّم القيام بأي من التزاماته التعاقدية بنتيجة القوة القاهرة.

ثالثاً: الفسخ

1- يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار في أي من الحالات التالية:

- أ- إذا صدر بحق الملتزم حكم نهائياً بارتكاب أي جرم من جرائم الفساد أو التواطؤ أو الإحتيال أو الغش أو تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو تضارب المصالح أو التزوير أو الإفلاس الإحتيالي، وفقاً للقوانين المرعية الاجراء؛
- ب- إذا تحقق أي حالة من الحالات المذكورة في المادة 8 من قانون الشراء العام.
- ج- في حال فقدان أهلية الملتزم.
- 2- إذا فسخ العقد لأحد الأسباب المذكورة في الفقرة الأولى من هذا البند تطبق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من البند الرابع من هذه المادة.

رابعاً: نتائج إنتهاء العقد

- في حال تطبيق إحدى حالات النكول أو الفسخ المحددة في المادة 33 من قانون الشراء العام، أو في حال تحقق حالة إفلاس الملتزم أو إعساره، أو في حال وفاة الملتزم وعدم متابعة التنفيذ من قبل الورثة، تُتبع فوراً، خلافاً لأي نص آخر أحكام الفقرة رابعاً من المادة 33 من قانون الشراء العام.
- لا يتربّب أي تعويض عن الخدمات المقدمة أو الأشغال المنفذة من قبل من يثبت قيامه بأي من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الفرعية "أ" من الفقرة الأولى من «ثالثاً» من المادة 33 من قانون الشراء العام.
- ينشر قرار انتهاء العقد وأسبابه على الموقع الإلكتروني التابع لإدارة مرفأ بيروت وعلى المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

المادة الثلاثون – الإقطاع من الضمان (المادة 39 من قانون الشراء العام)

تحفظ إدارة المرفأ بحقها في رفض أو الاعتراض على أي من الخدمات والأعمال المنفذة أو على أي من الإجراءات المتخذة من قبل الملتزم إذا تبيّن أنها غير مطابقة لما هو ملحوظ في دفتر الشروط وما هو متّفق عليه أصلاً ضمن العقد المبرم، ويكون الملتزم وحده مسؤولاً مالياً عن ذلك.

إذا ترتب على الملتزم في سياق التنفيذ مبلغ ما، تطبيقاً لأحكام وشروط العقد، حق لإدارة المرفأ اقطاع هذا المبلغ من ضمان حسن التنفيذ ودعوة الملتزم إلى إكمال المبلغ ضمن مدة معينة، فإذا لم يفعل اعتّبر ناكلاً وفقاً لأحكام البند (أولاً) من المادة 33 من قانون الشراء العام.

المادة الحادية والثلاثون – الإقصاء (المادة 40 من قانون الشراء العام)

تطبق أحكام الإقصاء على الملتزم الذي يعتبر ناكلاً أو الذي يصدر بحقه حكم قضائي وفقاً لما نصت عليه المادة 40 من قانون الشراء العام.

المادة الثانية والثلاثون – القوة القاهرة

إذا حالت ظروف إستثنائية خارجة عن إرادة الملزوم دون إنجاز الخدمات/الأعمال المطلوبة منه ضمن المدة المحددة، يتوجّب عليه أن يعرضها فوراً وبصورة خطّية على الإدارة التي يعود لها وحدها الحق بتقدير الظروف لجهة قبولها أو رفضها، وعلى الملزوم الرضوخ لقرارها في هذا الشأن دون أيّ اعتراض أو تحفظ.

المادة الثالثة والثلاثون – النزاهة (المادة 110 من قانون الشراء العام)

تطبّق أحكام المادة 110 من قانون الشراء العام.

1- تشترط الإدارة على المتعاملين معها الإلتزام بأعلى معايير الأخلاق المهنية والمواطنة الصالحة بخاصة خلال فترة تنفيذ العقد، تحت طائلة اتخاذ قرارات استبعاد بحقهم وفق ما تنص عليه المادة 8 من قانون الشراء العام. ولتحقيق هذا الموجب، على العارضين والملزمين الإمتناع عن الممارسات التالية :

- أ. "ممارسة فاسدة" وتعني عرض أو استلام أو تسليم أو استراج أيّ شيء ذي قيمة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للتأثير في عمل مسؤول عام في عملية الشراء أو في تنفيذ العقد.
 - ب. "ممارسة احتيالية" تؤدي إلى تشويه الحقائق أو إغفالها للتأثير في عملية الشراء أو تنفيذ العقد.
 - ج. "مارسات توافقية" من شأنها وضع أية خطة أو ترتيب بين اثنين أو أكثر من العارضين بهدف تقديم أسعار على مستويات زائفة وغير تنافسية.
 - د. "مارسات قهرية" تؤدي إلى إيذاء أشخاص في أنفسهم أو في أهلهم أو في ممتلكاتهم، أو التهديد بإيذائهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، للتأثير في مشاركتهم في عملية الشراء أو تنفيذ عقد شراء.
 - هـ. أيّ ممارسة تؤدي إلى التأثير سلباً في عملية الشراء وبما يخالف مبادئ قانون الشراء العام.
- 2- لا يحق للملزوم أو شركائه أو العاملين لديه تقاضي أية تعويضات أو عمولات أو حسومات أو دفعات متعلقة بالإلتزام، غير المبالغ المستحقة بموجب العقد المبرم مع الإدارة.

المادة الرابعة والثلاثون – الشكوى والإعتراض (المادة 103 من قانون الشراء العام)

يحقّ لكلّ ذي صفة ومصلحة، بما في ذلك هيئة الشراء العام، الإعتراض على أيّ إجراء أو قرار صريح أو ضمني تتخذه أو تعتمده أو تطبّقه أيّ من الجهات المعنية بالشراء في المرحلة السابقة لنفاذ العقد، ويكون مخالفًا لأحكام قانون الشراء العام والمبادئ العامة المتعلقة بالشراء العام، وتطبّق أحكام الفصل السابع من قانون الشراء العام في هذا الشأن، على أن تتّبع إجراءات الإعتراض المعمول بها لدى مجلس شورى الدولة لحين تشكيل هيئة الإعتراضات المنصوص عنها في قانون الشراء العام.

المادة الخامسة والثلاثون – الحوادث والمسؤوليات

- 1- يتحمّل الملزّم المسوّلية الكاملة عن كافّة المخاطر والحوادث التي قد تصيب الغير والعمالين تحت إمرته طيلة فترة تنفيذ الأعمال، كما يُعتبر مسؤولاً عن كافّة الأضرار التي تلّحق بمنشآت المرفأ ببيروت من جراء وأثناء تنفيذ الأعمال، وعليه إتّخاذ كافّة التدابير لمنع حدوثها.
- 2- على الملزّم تصليح كلّ عطل وضرر يلّحق بمنشآت المرفأ ينبع عن الأعمال التي يقوم بها. وفي حال المخالفة تقوم إدارة المرفأ باتّخاذ الإجراءات الازمة وعلى نفقة الملزّم وتحسّم الأكلاف من قيمة ضمان حسن التنفيذ.
- 3- على الملزّم أن يؤمن ضد طوارئ العمل جميع المستخدمين والعمال الذين يعملون في تقديم الخدمات وتنفيذ الأعمال موضوع الصفة، وأن يبرّز لإدارة المرفأ نسخة عن صك التأمين في مهلة أقصاها // 7 // سبعة أيام من تاريخ تبلغه أمر المباشرة بالعمل. في ما يخصّ الأعمال الخارجية (كنس وتنظيف الطرق، الباحات، الأرصفة وغيرها)، على الملزّم أن يبرّز بوليصة تأمين تغطي المسوّلية المدنيّة تجاه الغير وفق قوانين العمل السارية المفعول على الأراضي اللبنانيّة.
- 4- يجب أن تكون كافّة بواصص التأمين المطلوبة أعلاه خاصّة بموضوع المناقصة ومعنونة بإسم الصفة : أعمال التنظيفات والخدمة المكتبيّة في مبني الإداري وكنس وتنظيف باحة مواقف السيارات المحيطة بها وجمع النفايات وترحيلها في مرفأ ببيروت رقم
- 5- على الملزّم التعويض لإدارة المرفأ عن الممتلكات العائدة لها أو للغير والتي أتلفها مستخدموه أو عماله عمدًا أو إهمالًا.

المادة السادسة والثلاثون - القضاء الصالح

إن القضاء اللبناني وحده هو المرجع الصالح للنظر في كل خلاف يمكن أن يحصل بين الإداري والملزّم من جراء تنفيذ هذا الإلزام.

إدارة وإستثمار مرفأ ببيروت

الرئيس المدير العام بالتكليف

عمر عبد الكريم عيتاني

الشروط والمواصفات الفنية والتقنية الخاصة بالصفقة

1. تُعتبر المواصفات الفنية والتقنية المتعلقة بصفقة تأمين "أعمال التنظيف والخدمة المكتبية في مبني الإدارة وكنس وتنظيف باحة مواقف السيارات المحيطة بها وجمع النفايات وترحيلها في مرفأ بيروت رقم " المذكورة في هذا الملحق، جزءاً لا يتجزأ من دفتر الشروط هذا ومن العقد الذي سيُطلب من العارض الفائز المشار إليه فيما بعد باسم "الملتزم" توقيعه.

2. الشروط والمواصفات الفنية والتقنية

(1) موضع العمل:

على الملتزم القيد بموقع العمل المحددة من قبل إدارة المرفأ والمبيتة في الخرائط المرفقة.

أ- مبني الإدارة العامة : C - CATAc

مساحة إجمالية: حوالي 7710 م²

عدد مكاتب إجمالي: تقريرياً 90

بالإضافة إلى: حمامات، وغرف أرشيف، ومصعد عدد 2، وأدراج، وغرف خدمة، وممرات، وقاعات.

ب- مبني المالية والشؤون التجارية: A - CATAc

مساحة إجمالية: حوالي 2312 م²

عدد مكاتب إجمالي: تقريرياً 30

بالإضافة إلى: صالات خدمة للزبائن، وحمامات، وغرف أرشيف، ومصعد عدد 1، وأدراج، وغرف خدمة، وممرات.

ت- مبني الخدمات الطبية D - CATAc

مساحة إجمالية: حوالي 1192 م²

عدد مكاتب إجمالي: تقريرياً 20

بالإضافة إلى: حمامات، مصعد عدد 1، وأدراج، وغرف خدمة، وممرات.

ملاحظة: تستثنى مكاتب الجمارك وأمن الدولة ورئاسة المرفأ الموجونة في هذا المبني كما هو مبين في الخرائط المرفقة.

ث- الأرصفة والمواقف حول المبني

مساحة إجمالية : حوالي 16297 م²

ج- الأقسام المشتركة داخل المبني الذي تشغله "الجمارك" CATAc - B

(2) شروط واجب اتباعها لتنفيذ الأعمال:

1. على الملزوم أن يقدم للإدارة خلال / 15 / خمسة عشر يوماً من تاريخ إرساء الصفقة برنامجاً خطياً يوضح فيه خطة العمل والإجراءات والخطوات التي يرغب باتباعها في تنفيذ خدمات التنظيف اليومية والأسبوعية والشهرية السنوية.
2. على الملزوم أن يعلم الجهة المشرفة بنوعية المعدات والأدوات التي سوف تُستخدم وإرفاق المستندات المتعلقة بمواصفاتها. يحق للإدارة الرفض أو الطلب من الملزوم تعديل أي نوع من المعدات والأدوات بما يتناسب مع متطلباتها البيئية.
3. على الملزوم التقيد بالبرنامج الذي وافقت عليه الإدارة والعمل بموجبه أثناء التنفيذ، ولا يجوز له الخروج عن حدوده أو تغيير أي جزء منه إلا بموافقة خطية من الإدارة، ويتحمل وحده مسؤولية مخالفة ذلك.
4. يعين الملزوم من ينوب عنه بشكل دائم وبصفة مسؤولة عن فريق العمل مجتمعاً.
5. على الملزوم أن يستخدم العدد الكافي من العمال خاصةً في أعمال النظافة في المكاتب الإدارية وفي الأقسام العامة التي يتواجد فيها الزبائن، مع مراعاة دوام عمل موظفي الإدارة.
6. ينفذ الملزوم أعمال التنظيف المطلوبة بكل ما يتطلب ذلك من دقة ومهارة وإنقان في العمل. وعلى الملزوم أن يأخذ بعين الاعتبار وبجدية التعليمات واللاحظات التي يمكن أن تُوجه إليه من قبل الإدارة أو المشرف حول تنفيذ الأعمال والخدمات لتوافق مع متطلبات الإدارة.
7. يقدم الملزوم إلى إدارة المرفأ لائحة بأسماء العاملين والمستخدمين والمشرفين لديه مع تحديد وظيفة كل منهم، ويرفق بها سجل عدلي وأوراق ثبوتية (صورة عن الهوية أو إخراج قيد إفرادي) لكل من هؤلاء العاملين والمستخدمين والمشرفين، ويحق للإدارة رفض أي شخص دون الحاجة لتبرير الأسباب.
8. على الملزوم أن يستخدم في تنفيذ العقد من تتوفر فيه الكفاءة والسلوك الحسن من العمال والمستخدمين والمهنيين، ويحق للإدارة أن تطلب منه إخراج أي من العاملين المذكورين، بما فيهم المراقب، من موقع العمل في حال حصول تلاؤ في العمل أو في حال المشاغبة وعدم الإنصياع لأوامر الجهة المشرفة. وفي هذه الحالة، لا يحق للملزوم التنازل عن مسؤولياته المنصوص عليها في العقد أو المطالبة بأي تعويض أو عطل أو ضرر.
9. على الملزوم التأكّد من احترام عماله ومستخدميه لدوام العمل اليومي من خلال توفير آلات البصم (محمولة/متقلة) لهؤلاء. وعليه إرفاق تقارير الحضور مع الفاتورة المقدمة شهرياً.
10. على الملزوم القيام بشكل دوري بتنظيف المصافي والريكارات داخل وخارج الأبنية، وتسويك كافة القساطل الداخلية والخارجية ضمن نطاق العمل، وفي الحالات الطارئة خارج دوام العمل.

11. على الملزم القيام بتنظيف خزانات المياه للمنابع. وتقع على عاتق الإدارة مسؤولية تفريغ الخزانات وإعادة تعبئتها وتعقيم المياه.

12. على الملزم شراء وتبديل فلاتر مياه الشفة داخل الأبنية الموجودة في كل الطوابق (يستدل عليها في أسقف المطابخ).

13. على الملزم جمع النفايات الناتجة عن أعمال التنظيف مباشرةً في مستوعبات خاصةً يؤمنها هو، ليتم فيما بعد نقلها يومياً إلى مكب مصرّح به.

جدول بأعمال التنظيفات العامة: (3)

سنوي	كل 3 أشهر	شهري	أسبوعي	يومي	وصف لأعمال التنظيفات
				•	كنس ومسح أرضيات المكاتب والقاعات وغرف الاجتماعات والممرات بين المكاتب ومداخل الطوابق والمطابخ في الطوابق خلال دوام العمل الرسمي
				•	كنس ومسح الأدراج وتنظيف الدرابزين ومسح الأبواب ومسكاتها
			•		شطف المدخل الرئيسي والقاعات التابعة ومطلع المدخل والأدراج أمام المداخل الرئيسية بينما وجدت تنظيف الطاولات في المكتب وإزالة كافة المخلفات وتنظيف الموكب والمكاتب والكنبات وتنظيف أجهزة الكمبيوتر بعاصه الرئيس
			•		شطف الأدراج الداخلية وغرف الخدمة
				•	مسح الكنترولات العامة بالمواد المعقمة وتلميع زجاج الكنترولات وخاصة في أماكن تواجد الزبائن
			•		شطف أرضيات الطابق السفلي (وخاصة كراج السيارات) بالمواد الخاصة
				•	كنس ومسح الطابق الأرضي والمداخل الداخلية للأبنية وإزالة المخلفات والمنافض العامة وتلميع زجاج المدخل
				•	شطف أرضيات دورات المياه وتنظيف المرحاض والمغاسل والخلاطات والمرايا والرفوف باستخدام مواد التنظيف ويجب استخدام المواد المعقمة مثل الفلاش والكلور عند تنظيف المرحاض والمغاسل
				•	تنظيف المنافض وسلاط المهملات في الطوابق والممرات والمكاتب والإستبدال اليومي لأكياس سلات المهملات
				•	الترحيل اليومي للنفايات ضمن أكياس نايلون مغلقة
				•	تنظيف جدران السيراميك في دورات المياه باستخدام الماء ووسائل التنظيف

<u>سنوي</u>	<u>كل 3 أشهر</u>	<u>شهري</u>	<u>أسبوعي</u>	<u>يومي</u>	<u>وصف لأعمال التنظيفات</u>
				•	تنظيف أرضية وجدران كائن المصاعد وتغريغ منافض السجائر ومسح مقابض الستانلس ومسح المرايا وتلميعها ومسح سقف المصعد أيضاً.
			•		شطف الأرضية الخارجية حول المبني وموافض السيارات وسقاية الحدائق والأحواض داخل وخارج الأبنية
				•	كنس وتنظيم موافق السيارات والمرات والأرضية حول المبني الإدارية وإزالة النفايات وترحيلها بأكياس نايلون يومياً وجمع ناتج التنظيفات والأوساخ والمخلفات وترحيلها
				•	توفير صابون سائل لليدين حسب الحاجة دون انقطاع على المغاسل الموجودة في دورات المياه في الطوابق وخلافه وحسب المواصفات المنقق عليها واستخدام معطر جو للحمامات
				•	كنس الطابق السفلي والغرف التابعة له وغرف الحراسة وخلافها
			•		تقديم علبة محارم ورفية لكل موظف حسب المواصفات المطلوبة
				•	تقديم رول محارم للحمامات ومحارم تتشيف يدين للمغاسل على مدار اليوم حسب المواصفات المطلوبة.
		•			كنس وتنظيف السطح الأخير وإزالة كامل الأوساخ والمخلفات
		•			تنظيف غرف التجهيزات والمولادات بإشراف مشرف من الإداره وخاصة غرف الكهرباء
			•		تنظيف زجاج النوافذ للمكاتب من الداخل والخارج وس kak الالمنيوم
	•				تنظيف الواجهات الزجاجية من الداخل والخارج بالمعدات المناسبة وتنظيف س Kak الالمنيوم
			•		تنظيف اللوحات والإعلانات أينما وجدت
		•			تنظيف كافة المصافي والريكارات الداخلية للأبنية والتراسات والاسطح والحمامات
	•				تسليك الريكارات والقساطل الداخلية
	•				تنظيف كامل الريكارات ومصافي مياه الأمطار الخارجية
•					تسليك كامل القساطل الخارجية لمصافي الامطار بالطريقه المناسبة .

سنوى	كل 3 أشهر	شهري	أسبوعى	يومى	وصف لأعمال التنظيفات
•					تنظيف خزانات المياه بعد تفريغها يتم تنظيفها بواسطة مواد التنظيف المناسبة وشطفها وغسلها وتصريف مياه الغسيل بواسطة المصارف الخاصة لهذه الخزانات وبعد جفافها يتم ملؤها بالماء، تبعاً لتوجيهات الجهة المشرفة
	•				قص وتهذيب وعشيب الأحواض والحدائق والأشجار حول المباني الإدارية
•					شراء وتبديل فلاتر مياه الشفة داخل الأبنية لجميع الطوابق حسب الموصفات المطلوبة .

- على الملزم التقيد بتوجيهات الجهة المشرفة بالنسبة لأعمال التنظيف الخارجي وإزالة الأوساخ أو المخلفات من الكرتون وغيرها من النفايات التي عليه جمعها وترحيلها. كما يجب أن يكون لديه القدرة على استقدام آليات (بوب كات وبيك أب وغيرها) مما يساعد في سرعة تنفيذ العمل المطلوب منه.
- يحق للملزم إستعمال الآليات الميكانيكية في أعمال التنظيف الخارجي أو الداخلي مثل (Sweeper Machine)، دون أي تعديل في الأسعار.

4) دوام العمل:

- على الملزم التقيد بدوام العمل اليومي وهو كالتالي:
1. خارج الأبنية في مواقف السيارات (أي أعمال الكنس): من السابعة صباحاً وحتى الثالثة بعد الظهر في أيام العمل من الإثنين إلى الخميس، يوم الجمعة حتى الساعة الحادية عشرة، ونهار السبت حتى الساعة الواحدة من بعد الظهر.
 2. داخل الأبنية وفي المكاتب: من السابعة صباحاً وحتى الثالثة بعد الظهر في أيام العمل من الإثنين إلى الخميس، يوم الجمعة حتى الساعة الحادية عشرة. لا عمل نهار السبت.
 3. لا عمل أيام الأحد والعطل الرسمية.

5) المواد المقيدة لأعمال النظافة:

يجب على الملزم تقديم عينات من المواد المستخدمة في أعمال التنظيفات إلى الجهة المشرفة، على أن تكون هذه المواد ذات موصفات جيدة وحائزة على شهادة الأيزو وذات رائحة عطرة ويجب إبراز شهادات المنشأ وبيان مواصفاتها، لنيل موافقة الإدارة عليها. ويحق للإدارة رفض أي من هذه المواد إذا وجدت أنها لا تفي بالغرض المطلوب أو أنها تحتوي على مواد كيميائية مضرة مما يتعارض مع إلتزام الإدارة بالسلامة العامة والسلامة الصحية.

هذه المواد تكون للإستخدامات التالية :

1. مواد تنظيف الأرضيات مثل (DERGENERAL ، YES ، SANITA ، AJAX) أو ما يعادلها.
2. مواد تنظيف وتلميع الأثاث المكتبي مثل (PLEGE ، EASY) أو ما يعادلها.
3. مواد تنظيف الزجاج والستانلس مثل (AJAX ، EASY) أو ما يعادلها.
4. مواد تنظيف الباركيه / الموكبيت / المقاعد الجلدية مثل (TAB).
5. مواد تنظيف المراحيض وإزالة التكلسات في دورات المياه مثل (HARPIC ، DOMEX ، FLASH).
6. مواد تنظيف بلاط السيراميك (أرضيات وجداران) مثل (RAMBO ، MRMUSCULE ، AJAX).
7. مواد تنظيف خزانات المياه يجب أن تكون مواد طبية خالية من الكلور.
8. الصابون السائل لليدين في المغاسل مثل (PALMOLIVE ، SAFEGUARD ، DOVE).
9. نوعية المناديل الورقية الموزعة عدد 300 محرمة على المكاتب عدد ناعمة الملمس مثل (ميموزا ، فاين) أو ما يعادلها .
10. المعقمات المستخدمة مع الماء للتنظيف مثل (DETOL) أو ما يعادلها.
11. المواد المستخدمة لتعطير الأجواء وخاصة الحمامات مثل (AIRQUICK) .
12. أنواع المناديل الورقية الخاصة للحمامات لون أبيض مثل (MIMOSA ، FINE).

(6) المعدات والأدوات المستخدمة:

يجب على الملزتم تقديم لائحة بالمعدات والأدوات المستخدمة في أعمال الكنس والتنظيف وإزالة المخلفات وكل ما يساعد في تنفيذ الأعمال والخدمات موضوع الصفقة، مع مواصفاتها الفنية وعدها، وذلك ضمن خطة العمل المطلوبة منه. يجب على الملزتم إعتماد الأدوات الجيدة والتي تخدم لمدة أطول. يحق للإدارة رفض أو تعديل في أي من هذه المعدات بما يتناسب مع حاجاتها. وكذلك، عند أي استعمال لأداة غير صالحة يحق للإدارة رفضها وإجبار الملزتم على تبديلها، خاصة أدوات التنظيف الداخلي (المكابس، فوط التمسيح أو الفراشي وخلافه). إن المعدات والأدوات المستعملة في أعمال التنظيف أو الكنس والشطف تعدّ جزءاً من الصفقة وتكون الوسيلة لتنفيذ الأعمال بالشكل المناسب .

(7) المؤهلات المطلوبة لعمال التنظيف والخدمة:

على الملزتم التقيد بما يلي:

1. يجب أن تكون أعمار كافة العمال ضمن السن القانوني، وأن يكون هؤلاء خاضعين للأنظمة والقوانين اللبنانيّة مرعيّة الإجراء.

2. تقييد كافة عمال النظافة بلباس موحد مع وضع بطاقة تعريف فيها شعار الشركة/المؤسسة الملزمة.
3. أن يتحلى العمال بمستوى مهني وأخلاقي جيد يسمح لهم بالتعامل مع موظفي الإدارة بشكل لائق، كما وأن يتحلوا بصفة الأمانة وأن يحافظوا على الممتلكات الخاصة في المكتب وغيرها من أماكن العمل. ويعتبر الملزم مسؤولاً عن تصرفات عماله وأمانتهم.
4. يتعهد الملزم بتأمين مشرفين على العمل لتلقي الملاحظات في حال وجودها.
5. أن يكون للعمال الذين يعملون حالياً لصالح إدارة المرفأ في أعمال مشابهة أفضلية على غيرهم.

عدد العمال والمستخدمين والتوزيع الوظيفي:

1. يجب أن لا يقل عدد العمال الثابتين عن 60 عاملاً. ويجب أن يكون جميع المستخدمين المتواجدين داخل المبني الإدارية من الجنسية اللبنانية وأما بالنسبة لعمال الكنس الخارجي لا تقل نسبة اللبنانيين عن 50% من العدد الإجمالي للعمال .
2. يجب على الملزم أن يقدم للإدارة لائحة بأسماء العمال والمستخدمين الثابتين والعاملين بدوام كامل. ولا تعتبر هذه اللائحة نهائية لكون عدد العمال والمستخدمين قابل للزيادة إذا اقتضت طبيعة الأعمال ذلك.
3. يحق للملزم إستقدام عدد إضافي من العمال عندما يرى ذلك مناسباً لإتمام العمل الموكل إليه وبالوقت المطلوب، ثم إعادة سحبه من موقع العمل دون تدخل من الجهة المشرفة في هذا السياق، على أن يتم المحافظة على العدد الأدنى المطلوب منه طوال فترة الدوام (أي 60 عاملاً) .
4. يكون العمال والمستخدمون موزعين على أساس الهيكلية الوظيفية التالية:
 - أ. مندوب عن الملزم (إداري)
 - ب. مراقب أعمال (مشرف على العمل)
 - ج. عمال تنظيفات داخل المبني (عامل تنظيف)
 - د. عمال خدمة للمكاتب (مستخدم)
 - هـ. عمال كنس خارجي وتنظيف ريكارات

(8) معايير النظافة وجودة التنفيذ:

1. على الملزم المحافظة خلال دوام العمل وطوال مدة تنفيذ العقد على الجودة في العمل خاصة في النظافة وفي انسباط العمال والمستخدمين. إن المعيار المعتمد لتوكيد جودة الخدمة هو عبر الرضا العام لموظفي إدارة المرفأ عن تلك الخدمة.

فيما يتعلق بالمساحات الخارجية، يجب على الملزم المحافظة على نظافة الساحات والموافق. يتم تقييم جودة العمل في المساحات الخارجية بناءً على معاينة يومية من الجهة المشرفة التي توثق أي إهمال أو

تقدير في الأعمال على مدار دوام العمل الرسمي من خلال تقارير و/أو صور فوتوغرافية (مثبتة بالوقت والتاريخ). يحدّد مستوى الجودة للمعايير كالتالي:

أ. مستوى الجودة حسب الموضع

- مكاتب الموظفين والإدارات: مستوى نظافة طاولات المكاتب والمفروشات، وتبديل سلات المهملات، ونظافة الأرضيات، وعدم الإهمال بأي من الأدوات المكتبية الموجودة على المكتب وإعادة كل غرض إلى مكانه.
- دورات المياه والمطابخ: مستوى نظافة دورات المياه طوال فترة الدوام، وعدم وجود مياه على الأرض، ومستوى الروائح العطرة، وعدم خلوّها من محارم التنظيف للمغاسل أو الحمامات على مدار الدوام، ونظافة المغاسل دوماً، ونظافة المطابخ وعدم ترك أي شيء للغسل في المطبخ.
- القاعات والمرات والداخل: مستوى التنظيف للأرضيات، ونظافة المفروشات وكافة الأكسسوارات أو اللوحات، ولوح الإعلانات، وكذلك واجهات الزجاج وخلافه.
- الأدراج والمصاعد: عدم وجود أي مخلفات على الأدراج، وتنظيف الدرابزين، وزجاج النوافذ، وزجاج المصعد.

ب. نوعية المواد والمعدات المستخدمة لحفظ جودة عالية

- على الملزم المحافظة طيلة مدة الإلتزام على نفس نوعية المواد التي تم الإتفاق عليها مع الإداره دون تبديل، ويجب أن تكون غير مضرّة وذات رائحة عطرة.
- بالنسبة للأدوات، يمنع إستعمال أي من الأدوات أو فوط التنظيف للمكاتب وخلافه غير مطابقة للشروط، كأن تكون غير صالحة ومتّسخة.
- يتم التدقيق من قبل الجهة المشرفة على مستوى التنظيف على مدار الساعة يومياً دون ضرورة لإعلام الملزم، وتوضع بنتيجته تقارير وتوجّه إنذارات. وعند تكرار الإهمال (إن وُجد) لأكثر من مرّتين يتم تطبيق بنود الغرامات المذكورة في المادة 28 من دفتر الشروط هذا.

(9) الزي الموحد:

على الملزم المحافظة على الزي والهندام الخارجي للعمال والمستخدمين لديه تحت طائلة دفع الملزم غرامات في حال المخالفة ، بحيث يحسم الأجر اليومي للعامل أو المستخدم المخالف. وعلى الملزم التقييد كالتالي:

- يجب أن يكون الزي للعمال داخل الأبنية موحداً ونظيفاً، وأن يتم تفريغ اللون بين عامل النظافة وعامل الخدمة، وأن تحمل جميعها شعار شركة/مؤسسة الملزم،

أما بالنسبة للعمال خارج الأبنية، فيجب ارتداء سترات فوسفورية فوق الزي الموحد وتحمل شعار شركة/مؤسسة الملزم.

أجور العمال والمستخدمين: (10)

1. على الملزم، ومن أجل المحافظة على مستوى خدمة جيدة وتحفيز العاملين والمستخدمين، تسديد رواتبهم خلال الأسبوع الأول من كل شهر.
 2. إن إدارة المرفأ غير مسؤولة عن أجور العمال والمستخدمين لدى الملزم. ولا يحق للعامل/الأجير والمستخدم الشكوى لدى الإدارة حول أي موضوع يتعلق بالأجور.
 3. يتوجب على الملزم التقيد بالأنظمة وقوانين العمل اللبناني مراعية الإجراء.
 4. في حال صدرت خلال فترة التنفيذ قوانين/مراسيم تتعلق بالأجور، وبهدف الالتزام بهذه القوانين أو المراسيم يمكن للملزم أن يتقدم من الإدارة ببيان بالفروقات المستجدة في الأجور، وتقوم الإدارة عدتها بدرس الملف لتقرير أحقيته الملزم أو عدمها في طلب تعديل سعر الصفة.

أعمال مختلفة / متطلبات إدارية (11)

على الملزم تلبية طلب إدارة المرفأ في تحصيص عدد من العمال والأجراء ل القيام بمهام مختلفة تحدّدها الإدارية، مثل نقل ملفات وغيرها بين مختلف إدارات المرفأ أو مؤازرة فنيي الصيانة بأعمالهم الموسمية والدورية، وغيرها من أعمال لا تدخل صراحةً ضمن نطاق عمل الملزم. ويتم الإنفاق على الأجر في حينها

حماية البيئة وحسن الأداء: (12)

على الملزم إعطاء التعليمات والتوجيهات الازمة لمستخدميه وعماله فيما يتعلق:

- 1 بتأمين الأداء الأمثل للعمل لدى إدارة المرفأ،
 - 2 بالحفاظ على البيئة كلًّ ضمن نطاق عمله،
 - 3 بمراعاة وتطبيق كافة إجراءات السلامة العامة والحماية،
 - 4 بالمحافظة على ممتلكات و منشآت و معدات الإدارية محافظة المالك لملكه،
 - 5 بتوفيق المصلحة العامة في كافة الأعمال التي يكلّف بها المستخدمون والعمال، والعمل بتجدد وإخلاص،
 - 6 بالتقيد الدقيق بدوام العمل المحدد، كما بالحضور إلى العمل بمظهر لائق،
 - 7 بحسن تعامل العمال بعضهم مع بعض، ومع موظفي الإدارية بشكل يخدم المصلحة العامة وصالح إدارة المرفأ،
 - 8 بعدم إحداث شغب أو تمرّد أو عصيان أو ما شابه تحت طائلة الفصل الفوري من العمل،

- 9- بإبقاء بيئة العمل نظيفة وآمنة وصحية والمحافظة عليها،
- 10- بالتقيد بكافة القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة بالعمل والعمال ومواد دفتر الشروط الخاص هذا،
- 11- بالإبلاغ الفوري عن أي خطر أو سوء قد يصيب العمل والعمال أو المستخدمين أو المعدات أو التجهيزات العائنة للإدارة أو الغير من العامة بأي ضرر أو مكروه مباشر أو غير مباشر فور ملاحظته أو إستدراكه أو إستنتاجه له.

يبقى تطبيق الإجراءات أعلاه على عاتق ومسؤولية الملزم، ويتحمّل الملزم كافة التبعات المالية والقانونية لعدم التقيد بما جاء أعلاه.

13) تأمين الطاقة والمياه وإخلاء موضع العمل:

- تقوم إدارة المرفأ بتأمين الطاقة الكهربائية والمياه عند طلب الملزم له، وذلك حسب مقتضيات العمل المطلوب منه.
- عند إنتهاء مدة الالتزام، يتوجب على الملزم أن يخلّي موضع العمل خلال فترة أقصاها ثلاثة أيام، ولا يحق له المطالبة بأي تعويض من أي نوع كان.

تصريح / تعهد

للاشتراك في مناقصة عمومية لتلزيم أعمال التنظيفات والخدمة المكتبية في مبني الإدارة وكنس وتنظيف باحة مواقف السيارات المحيطة بها وجمع النفايات وترحيلها في مرفأ بيروت رقم

أنا الموقع أدناه
المثل بالتوقيع عن مؤسسة/شركة
المُتَخَذِّلُ يَمْلأ إِقْامَة
حي شارع ملك
رقم الهاتف ، مكتب فاكس ،

أعترف بانني اطّلعت على دفتر الشروط المتضمن التعهد، الشروط الإدارية والفنية الخاصة للاشتراك في هذا التلزيم الذي استلمت نسخة عنه.

وأصرّح أنتي وبعد الإطّلاع على هذه المستندات التي لا يمكن بأي حال الإدعاء بتجاهلها وعلى تفاصيل الأعمال المطلوبة، أتعهد بقبول كافة الشروط المبينة فيها وباللتقيّد بها وتنفيذها كاملة دون أي نوع من أنواع التحفظ أو الإسترداد.

وأُنني تقدمت لهذا الإلتزام للاشتراك بالمناقصة العمومية التالية:
تلزيم أعمال التنظيفات والخدمة المكتبية في مبني الإدارة وكنس وتنظيف باحة مواقف السيارات المحيطة بها وجمع النفايات وترحيلها في مرفأ بيروت رقم

كما أصرّح بأنني وضعت الأسعار وقبلت الأحكام المدرجة في دفتر الشروط هذا آخذًا بعين الاعتبار كل شروط التلزيم ومصاعب تنفيذه في حال وجودها.

كما أتعهد برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام، وذلك لمصلحة الإدارية في كل عقد من أي نوع كان، يتناول مالاً عاماً ، تبعاً للمادة 16 من دفتر الشروط للمناقصة المذكورة أعلاه.

التاريخ
ختم وتوقيع العارض

طوابع بقيمة
خمسون ألف ليرة

تصريح النزاهة

عنوان الصفة: مناقصة عامة لتلزيم مناقصة عمومية لتلزيم أعمال التنظيفات والخدمة المكتبية في مبني الإدارة وكنس وتنظيف باحة مواقف السيارات المحيطة بها وجمع النفايات وترحيلها في مرفأ بيروت رقم

الجهة المتعاقدة : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

إسم العارض / المفوض بالتوقيع عن الشركة:

إسم الشركة:

نحن الموقعون أدناه نؤكّد ما يلي:

1. ليس لنا، أو لموظفيها، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، أي علاقات قد تؤدي إلى تضارب في المصالح بموضوع هذه الصفة.
2. سنقوم بإبلاغ هيئة الشراء العام والجهة المتعاقدة في حال حصول أو اكتشاف تضارب في المصالح.
3. لم ولن نقوم، ولا أيّ من موظفيها، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، بممارسات احتيالية أو فاسدة، أو قسرية أو معرقلة في ما يخص عرضنا أو اقتراحتنا.
4. لم نقدم، ولا أيّ من شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، على دفع أي مبالغ للعاملين، أو الشركاء، أو للموظفين المشاركون بعمليّة الشراء بالنيابة عن الجهة المتعاقدة، أو لأيّ كان.
5. في حال مخالفتنا لهذا التصريح والتعهد، لن تكون مؤهلين للمشاركة في أي صفة عمومية أيّاً كان موضوعها ونقبل سلفاً بأي تدبير إقصاء يُؤخذ بحقنا ونتعهد بملء إرادتنا بعدم المنازعه بشأنه. إن أي معلومات كاذبة تُعرضنا لللاحقة القضائية من قبل المراجع المختصة.

التاريخ:

الختم والتوقيع

كتاب ضمان العرض

صرف
لجانب (ادارة وأستثمار مرفأ بيروت)

الموضوع : كتاب ضمان العرض لصالحك بقيمة / / فقط، بناء للأمر السيد
وذلك للإشتراك في مناقصة (أعمال تنظيف وخدمة المبني الإداري وباحة مواقف السيارات المحبيطة بها وجمع النفايات وترحيلها في مرفأ بيروت رقم)

إن مصرف مركزه، الممثل بالسيد
الموقع عنه أدناه وذلك بصفته، وبناء للأمر السيد (او السادة أو الشركة)
يتعد ب بصورة شخصية غير قابلة للنقض او للرجوع عنها بأن يدفع نقداً وفوراً دون أي قيد او شرط أي مبلغ

طلابونه به حتى حدود (..... دولار أميركي لا غير) نقداً وذلك عند أول طلب منكم بموجب كتاب صادر وموقع منكم دون أي موجب لبيان اسباب هذه المطالبة.

وعليه يقر مصرفنا صراحة بأن كتاب الضمان هذا قائم بذاته ومستقل كلياً عن أي ارتباط او عقد بينكم وبين الأمر السيد (او السادة او الشركة او الشركة) وبأنه لا يحق لمصرفنا في أي حال من الاحوال ولا في أي وقت كان الامتناع او تأجيل تأدية أي مبلغ قد طالبوننا به بالاستناد الى كتاب الضمان هذا . كما يترازى مصرفنا مسبقاً عن أي حق في المناقضة او في الاعتراض على طلب الدفع الذي يصدر عنكم او عن أي مسؤول لديكم ، او حتى ان يقبل أي اعتراض قد يصدر عن السيد (او السادة او الشركة او الشركة او الشركة او عن غيره (او غيرهم او غيرها) بشأن دفع المبلغ اليكم بناء لطلبكم.

يبقى كتاب الضمان هذا معمولاً به لغاية وبنهاية هذه المهلة يتجدد مفعوله تلقائياً الى ان تعبيده اليها او الى ان تبلغونا اعفاءنا منه.

ان كل قيمة تدفع من مصرفنا بالاستناد الى كتاب الضمان هذا بناء لطلبكم، يخضع المبلغ الاقصى المحدد فيه بذات المقدار.

يخضع كتاب الضمان هذا للقوانين اللبنانية ولصلاحيات المحاكم المختصة في لبنان.

وتتفيداً منا لهذا الموجب نتخذ لنا محل اقامة في مركز مؤسستنا في
.....

المكان :
الصفة :
الاسم :
التوقيع:

الملحق رقم 5

بيان بصاحب الحق الاقتصادي

١٨ م

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
مديرية المالية العامة
مديرية الواردات ضريبة الدخل

اسم المكلف :
منطقة التكليف :

الرقم الضريبي * :
تاريخ انتهاء مهلة التصريح:
السنة
الشهر
اليوم

مؤسسة فردية أو مهنة حرة * شركاء مساهمون

الرقم الضريبي (لدى وزارة المالية)	اسم صاحب الحق الاقتصادي	نسبة الأسهم أو الحصص المملوكة	الرقم الضريبي (لدى وزارة المالية)	الصفة	الاسم
_____	_____	_____	_____	_____	١
_____	_____	_____	_____	_____	٢
_____	_____	_____	_____	_____	٣
_____	_____	_____	_____	_____	٤
_____	_____	_____	_____	_____	٥
_____	_____	_____	_____	_____	٦
_____	_____	_____	_____	_____	٧
_____	_____	_____	_____	_____	٨
_____	_____	_____	_____	_____	٩
_____	_____	_____	_____	_____	١٠
_____	_____	_____	_____	_____	١١
_____	_____	_____	_____	_____	١٢
_____	_____	_____	_____	_____	١٣
_____	_____	_____	_____	_____	١٤
_____	_____	_____	_____	_____	١٥
المجموع العام					

- في حال لم يكن للشريك أو المساهم أو صاحب الحق الاقتصادي رقم ضريبي لدى وزارة المالية، أرجاء إرفاق نموذج تعريف شريك أو مساهم أو أصحاب حق اقتصادي ٢م .
- يذكر جميع الشركاء في شركات الأشخاص أو المحدودة المسؤولة ، وتضم صفحة أو صفحات إضافية من هذا النموذج لاستيعاب جميع هؤلاء الشركاء .
- يذكر جميع الشركاء المساهمين في الشركات المساهمة ، عندما لا يتجاوز عددهم الخمسة عشر مساهمًا ، وإذا تجاوز عددهم الخمسة عشر مساهمًا، فيتم ضم صفحة أو صفحات إضافية من هذا النموذج لتذوين فقط المساهمين الذين تتجاوز حصصهم الواحد بالمئة من رأس مال الشركة .
- يذكر في حقل الصفة ، ووفقاً لشكل الشركة القانوني ، إذا كان الشريك مفوضاً، موصياً قاصر ، أو موصياً تصرح عنه الشركة أو إذا كان المساهم يشغل منصي رئيس أو عضو مجلس الإدارة .

أنا الموقع أدناه أشهد بصحمة المعلومات التي ينطوي عليها التصريح

اسم الموقع : الصفة
الرقم الضريبي (في حال وجوده)
التوقيع
في/...../.....
اليوم
الشهر
السنة

المُلْحِق رقم (6)

جدول الأسعار للأعمال المطلوبة حسب الكميات والمواصفات

على الملائم أن يسّعّر الأعمال المطلوبة ضمن الجدول المرفق. يتمّ وضع الأسعار بالدولار الأميركي كتابةً بالأرقام وتفصيلاً بالأحرف، تبعاً لأحكام قانون الشراء العام، عن سنة عمل كاملة.

البند	وصف الأعمال المطلوبة	منطقة العمل	المساحة	تكلفة الأعمال خلال سنة بالدولار
1	الأعمال الداخلية: تنظيفات عامة حسب بنود المواصفات المطلوبة	CATAC -C	مقطوع	\$..... فقط.....
2	الأعمال الداخلية: تنظيفات عامة حسب بنود المواصفات المطلوبة	CATAC -A	مقطوع	\$..... فقط.....
3	الأعمال الداخلية: تنظيفات عامة حسب بنود المواصفات المطلوبة	CATAC -D	مقطوع	\$..... فقط.....
5	الأعمال الداخلية: تنظيفات عامة حسب بنود المواصفات المطلوبة	CATAC -B	مقطوع	\$..... فقط.....
6	الأعمال الخارجية: الكنس والتنظيف وإزالة القاذورات والنفايات	الأرصفة والbahات ومواقف السيارات	مقطوع	\$..... فقط.....
7	أعمال تنظيف الريكارات والمصافي وتسلیک القساطل والواجهات الزجاجية	داخلي وخارجي	مقطوع	\$..... فقط.....
<u>المجموع العام</u>				\$.....

حدّدت قيمة الصفة أعمال تنظيف وخدمة المباني الإدارية وباحة مواقف السيارات المحيطة بها وجمع النفايات وترحيلها لسنة واحدة (12 شهراً) وفقاً للجدول أعلاه د: \$.....

تفقيط السعر الإجمالي بالأحرف: **فقط** دolar أمريكي.....

الضريبة على القيمة المضافة : ل. ل.

تفقيط الضريبة على القيمة المضافة بالأحرف:

فقط ليرة لبنانية.....

اسم وتوقيع الشركة : ختم الشركة :

الإسم :
.....

التوقيع :
.....

التاريخ :/...../.....